

أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024)

The Impact of the Digital Economy on Attracting Foreign Direct Investment: A Comparative Study of Palestine and Egypt (2008–2024)

الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت

باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من فلسطين ومصر خلال الفترة (2008-2024) عبر تحليل مقارن يُخضع فرضية اختلاف الأثر بين البلدين لاختبار إحصائي رسمي، بدلاً من الاكتفاء بالمقارنة الوصفية بين نموذجين منفصلين كما درجت عليه أغلب الدراسات السابقة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM). واختُزلت سبعة مؤشرات رقمية (البنية التحتية الإلكترونية، رأس المال البشري، خدمات الإنترنت، تكامل التكنولوجيا الرقمية، الخدمات العامة الرقمية، البيئة القانونية والتنظيمية، والابتكار) في مؤشر مركب باستخدام تحليل المكونات الرئيسية، واعتمدت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي متغيراً تابعاً لضمان قابلية المقارنة بين اقتصادين متفاوتي الحجم، مع ضبط أثر معدل النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح التجاري ومعدل التضخم.

كشفت النتائج أن الأثر لم يكن متماثلاً بين البلدين: ففي فلسطين، ارتبط المؤشر المركب للاقتصاد الرقمي سلباً ودلالة إحصائية عند مستوى (5%) بنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج، بمعامل قصير الأجل (-0.5964) وطويل الأجل (-0.4429)، بينما لم يُظهر المؤشر في مصر دلالة إحصائية بعد ضبط المحددات الاقتصادية الكلية، في حين برز معدل النمو الاقتصادي محدداً دالاً عند مستوى (1%). ولم يبلغ الفارق بين البلدين، عند اختباره في نموذج مجمع بمتغير تفاعلي، حدّ الدلالة الإحصائية؛ غير أن التباين في بنية المحددات ذاتها - إذ يُفسّر النمو الاقتصادي تدفقات الاستثمار في مصر ولا يُفسّرها في فلسطين - مثل الفرق الجوهري بين السياقين.

تخلص الدراسة إلى أن الجاهزية الرقمية شرط ضروري غير كافٍ لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن التمييز بين التوافر الرقمي والتمكين الرقمي مفتاح تفسير النتائج. وتوصي الدراسة بإعادة توجيه السياسات الرقمية من التوسع الكمي في مؤشرات الجاهزية إلى معالجة القيود التي تحدّ من قابلية توظيف البنية القائمة، وربط برامج التأهيل الرقمي بحاجات القطاع الإنتاجي الفعلية. الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ نموذج ARDL؛ فلسطين؛ مصر؛ دراسة مقارنة.

Abstract

This study measures the impact of digital-economy indicators on foreign direct investment (FDI) inflows to Palestine and Egypt over 2008–2024, subjecting the comparative hypothesis to a formal statistical test through a pooled model with an interaction term, rather than relying on a descriptive comparison of two separate country models.

The study employs a descriptive-analytical approach alongside an Autoregressive Distributed Lag (ARDL) and Error Correction Model (ECM). Seven digital indicators were reduced to a composite index using Principal Component

Analysis, with FDI expressed as a share of GDP to ensure cross-country comparability, controlling for economic growth, trade openness, and inflation.

Results reveal an asymmetric effect: in Palestine, the composite digital index shows a statistically significant negative coefficient at the 5% level (short-run -0.5964; long-run -0.4429), while in Egypt the index is not significant once macroeconomic determinants are controlled for, with economic growth emerging as the dominant determinant at the 1% level. The interaction term in the pooled model does not reach statistical significance; however, the divergence in the structure of determinants across the two contexts constitutes the substantive contrast.

The study concludes that digital readiness is a necessary but insufficient condition for attracting FDI, and that distinguishing digital availability from digital enablement is central to interpreting the findings. It recommends redirecting digital policy from expanding readiness indicators toward addressing the constraints that limit the productive deployment of existing infrastructure.

Keywords: Digital Economy; Foreign Direct Investment; ARDL Model; Palestine; Egypt; Comparative Study.

1. المقدمة

أسهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز انتشار الاقتصاد الرقمي في العديد من مجالات الحياة، إذ يعتمد هذا الاقتصاد على تطبيق التقنيات الرقمية القائمة على الإنترنت في إنتاج وتجارة السلع والخدمات، وأصبح ذا أهمية كبيرة لما يوفره من دفعة لتحقيق القدرة التنافسية وتحسين فرص الأعمال وريادتها وجذب الاستثمارات، خصوصاً في الدول النامية. وفي سياق دعم الاقتصاد الوطني، يمثل الاستثمار أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي، إذ يؤثر مباشرة في معدلات النمو وحجم الاقتصاد وطريقة تطوره. وفي هذا الإطار، تعمل فلسطين ومصر على تعزيز جذب الاستثمارات عبر تبني سياسات تنمية متنوعة تشمل تطوير البنية التحتية وتعزيز قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مع التركيز المتزايد على التقنيات الرقمية. ويُقصد بمصطلح «جذب الاستثمار» في هذه الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment – FDI) تحديداً؛ لكونه الشكل الأكثر تأثيراً واستدامة بين أنواع الاستثمارات، لما له من دور في نقل المعرفة التقنية، وتحفيز الإنتاجية، وتعزيز الانخراط في سلاسل القيمة العالمية، وهو ما يجعله معياراً استراتيجياً للحكم على جاذبية الاقتصاد الوطني في ظل التحول الرقمي العالمي.

2. مشكلة الدراسة وأسئلتها

في عصر تتسارع فيه موجات التحول الرقمي، لم تعد الاقتصادات تُقاس فقط بحجم ناتجها المحلي، بل باتت مرهونة بقدرتها على التكيف مع بيئة رقمية متطورة تُعيد تشكيل معايير الجاذبية الاستثمارية. وقد كشفت جائحة كورونا هشاشة النماذج الاقتصادية التقليدية، وأبرزت الفجوة الرقمية بين الدول؛ إذ تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً بنسبة تجاوزت 35% عام 2020، في حين حافظت الدول الأكثر رقمية على حصتها الاستثمارية. ومع محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وجذب الاستثمار الأجنبي في السياقات العربية، وتحديداً في فلسطين ومصر، تبرز الحاجة إلى دراسة علمية تحليلية تقيس هذا الأثر باستخدام أدوات القياس الحديثة والنماذج القياسية المتقدمة. وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين ومصر خلال الفترة (2008–2024)؟

وتتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

وتتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما أثر البنية التحتية الرقمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين ومصر؟
- ما أثر رأس المال البشري الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدين؟
- ما أثر استخدام خدمات الإنترنت في تحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية؟
- ما أثر تكامل التكنولوجيا الرقمية داخل المؤسسات الاقتصادية في دعم جاذبية الاستثمار؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فلسطين ومصر في أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما دور العوامل المؤسسية والسياقية الخاصة بكل دولة في تشكيل هذه العلاقة؟

3. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية والمنهجية والمقارنة، أبرزها:

- تحليل أثر البنية التحتية الإلكترونية، وخدمات الإنترنت، وتكامل التكنولوجيا الرقمية، ورأس المال البشري، والخدمات العامة الرقمية، والابتكار، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين ومصر كلٍّ على حدة.
- بناء مؤشر مركب للاقتصاد الرقمي باستخدام تحليل المكونات الرئيسية، وتقدير أثره في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من البلدين.
- عزل أثر المؤشرات الرقمية عن أثر المحددات الاقتصادية الكلية التقليدية (معدل النمو، الانفتاح التجاري، التضخم).
- اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فلسطين ومصر في أثر الاقتصاد الرقمي، عبر نموذج مجمع يتضمن متغيراً تفاعلياً بين الدولة والمؤشر الرقمي.
- صياغة توصيات موجهة لصان القرار في البلدين، تميز بين متطلبات التوافر الرقمي ومتطلبات التمكين الرقمي.

4. أهمية الدراسة

أولاً: أهمية علمية – منهجية

تقدم الدراسة إطاراً تحليلياً يقوم على ثلاثة إجراءات منهجية تميزها عن معظم الأدبيات العربية في هذا المجال: اعتماد نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي لا القيمة المطلقة، بما يجعل المعاملات قابلة للمقارنة بين اقتصادين متفاوتي الحجم؛ وضبط أثر المحددات الاقتصادية الكلية عند تقدير أثر الرقمنة تفادياً لتحيز المتغير المحذوف؛ وإخضاع الفرضية المقارنة لاختبار إحصائي رسمي عبر نموذج مجمع بمتغير تفاعلي، بدلاً من الاكتفاء بالمقارنة الوصفية بين معاملي نموذجين منفصلين.

ثانياً: أهمية تطبيقية ومقارنة

تسلط الدراسة الضوء على الواقع الرقمي في فلسطين في ظل تحديات سياسية واقتصادية معقدة، وتتيح فهماً أعمق للتباين بين التجربتين الفلسطينية والمصرية، لا على مستوى حجم الأثر الرقمي فحسب، بل على مستوى بنية محدّدات الاستثمار ذاتها، بما يُسهم في ترشيده أولويات الإنفاق العام على البنية الرقمية.

ثالثاً: أهمية معرفية

تُسهّم الدراسة في إثراء المكتبة العربية بتميز مفاهيمي بين التوافر الرقمي والتمكين الرقمي، قد يشكّل إطاراً مفيداً لدراسات لاحقة، في مجال يشهد نقصاً واضحاً في البحوث التي تربط الرقمنة بالاستثمار في السياقات محدودة البيانات.

5. فرضيات الدراسة

صيغت جميع الفرضيات في صورة الفرضية البديلة، ويجري اختبارها عبر رفض أو عدم رفض فرضية العدم المقابلة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بعد ضبط أثر المحددات الاقتصادية الكلية.

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمؤشر المركب للاقتصاد الرقمي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من فلسطين ومصر خلال الفترة (2008–2024).

ويتفرع عنها فرضيات فرعية خاصة بكل مؤشر رقمي في كل دولة (البنية التحتية الإلكترونية، خدمات الإنترنت، تكامل التكنولوجيا الرقمية، رأس المال البشري، الخدمات العامة الرقمية، والابتكار)، إضافة إلى فرضيتين مقارنتين تفسيريتين:

● توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فلسطين ومصر في أثر المؤشر المركب للاقتصاد الرقمي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

● تتأثر العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعوامل مؤسسية وسياقية خاصة بكل دولة.

حدود الدراسة

● الحدود الموضوعية: أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مجموعة مختارة من المؤشرات الرقمية.

● الحدود المكانية: فلسطين ومصر، بهدف مقارنة تحليلية بين بيئتين اقتصاديتين مختلفتين.

● الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من 2008 حتى 2024، بما يشمل أحداثاً مفصلية كجائحة كورونا.

● الحدود المنهجية: المنهج الكمي التحليلي عبر نموذج ARDL، باستخدام بيانات ثانوية سنوية من مصادر رسمية معتمدة (البنك الدولي، الإسكوا، مراكز الإحصاء الوطنية).

7. مصطلحات الدراسة

الاقتصاد الرقمي

يُعرّف نظرياً بأنه «الاقتصاد القائم على التقنيات الرقمية، وخاصة شبكات الإنترنت، والذي يُسهم في تحسين كفاءة الإنتاج، وخفض التكاليف، وتسهيل تدفقات الاستثمار والتجارة العالمية» (UNCTAD, 2023). ويُقاس إجرائياً في هذه الدراسة من خلال سبعة مؤشرات فرعية: البنية التحتية الإلكترونية، ونسبة مستخدمي الإنترنت، وتكامل التكنولوجيا الرقمية، ورأس المال البشري الرقمي، والخدمات العامة الرقمية، والبيئة القانونية والتنظيمية، والابتكار.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

عرّفه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنه استثمار عابر للحدود يسعى فيه مستثمر مقيم في اقتصاد ما إلى تحقيق مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، تتحقق عند امتلاك ما لا يقل عن (10%) من حقوق التصويت. ويُقاس إجرائياً بصافي التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (FDI/GDP) لكل من فلسطين ومصر خلال الفترة المدروسة.

8. الإطار النظري

8.1 مفهوم الاقتصاد الرقمي وركائزه

يشير الاقتصاد الرقمي، وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على استخدام المدخلات الرقمية أو تعززها، بما في ذلك التقنيات الرقمية والبنية التحتية الرقمية والخدمات الرقمية والبيانات التي يستخدمها القطاعان العام والخاص. وقد أسهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحويل نماذج الأعمال في الصناعات التقليدية، وإعادة تشكيل تنظيم الاقتصاد العالمي، وطريقة عمل الحكومات وتقديم الخدمات العامة.

وتتفق أدبيات الحقل على أن الاقتصاد الرقمي يقوم على ركائز مترابطة أبرزها: البنية التحتية للاتصالات (شبكات النطاق العريض، والهاتف الثابت والمحمول)، ورأس المال البشري الرقمي (المهارات والتعليم التقني)، وانتشار استخدام الإنترنت، وتكامل التقنيات الرقمية داخل المؤسسات الإنتاجية والخدمية، والخدمات العامة الرقمية المقدمة للمواطنين، والبيئة القانونية والتنظيمية النازمة للمعاملات الرقمية، والابتكار بوصفه محركاً لتوليد قيمة مضافة جديدة (Bukht & Heeks, 2017).

8.2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تُصنّف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأدبيات ضمن ستة محاور رئيسية: الاستقرار السياسي والأمني، بوصفه شرطاً أساسياً لثقة المستثمر في بيئة طويلة الأمد؛ والإطار التشريعي والقانوني الناظم لحماية المستثمر وتيسير إجراءاته؛ والبنية التحتية والخدمات اللوجستية التي تخفف تكاليف التشغيل؛ والبيئة المالية والنقدية المتمثلة في استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم وتوافر التمويل؛ وحجم السوق والقوة الشرائية التي تضمن تصريف الإنتاج؛ وجودة الموارد البشرية المدربة، خصوصاً في القطاعات كثيفة المعرفة.

ويندرج التحول الرقمي، وفق هذا التصنيف، ضمن محدد البنية التحتية بمفهومه الموسع، إلى جانب كونه عاملاً عرضياً يخرق بقية المحددات: فهو يرتبط بالبيئة التشريعية عبر تشريعات حماية البيانات والدفع الإلكتروني، وبجودة الموارد البشرية عبر المهارات الرقمية، وبالبيئة المالية عبر خدمات التمويل الرقمي. وهو ما يجعل من قياس أثره المستقل، بمعزل عن هذه المحددات التقليدية، تحدياً منهجياً محورياً — وهو بالضبط ما عالجته هذه الدراسة عبر ضبط أثر معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري ومعدل التضخم عند تقدير أثر المؤشر الرقمي.

8.3 من التوافر الرقمي إلى التمكين الرقمي

يميز الإطار التحليلي لهذه الدراسة بين مستويين قد يُخلط بينهما في الأدبيات التطبيقية: التوافر الرقمي (Digital Availability)، الذي يقاس بمؤشرات الانتشار الكمي كنسبة مستخدمي الإنترنت وسرعة الشبكة وعدد الاشتراكات؛ والتمكين الرقمي (Digital Enablement)، الذي يقاس بمدى قابلية توظيف هذه البنية فعلياً في نشاط إنتاجي واستثماري، عبر بيئة مؤسسية مستقرة وأطر تنظيمية داعمة وسوق قابل للنفاذ. وتفترض الدراسة أن ارتفاع التوافر الرقمي دون توفر شروط التمكين لا يُترجم بالضرورة إلى جاذبية استثمارية أعلى، وهي الفرضية التفسيرية التي تختبرها نتائج التحليل القياسي في الأقسام اللاحقة.

9. الدراسات السابقة

تعكس الأدبيات ثراءً بحثياً في مجالي الاقتصاد الرقمي وجذب الاستثمار، غير أن هذا الثراء ظل موزعاً غالباً بين مسارين منفصلين: أحدهما يتناول التحول الرقمي كمفهوم وتطبيقات، والآخر يتناول بيئة الاستثمار من حيث محدداتها ومعوقاتها، دون تداخل تحليلي عميق بينهما، خصوصاً في البيئات النامية والعربية. ويستعرض هذا القسم أبرز الدراسات ذات الصلة، مرتبة من الأحدث إلى الأقدم ضمن كل محور.

دراسات تناولت الاقتصاد الرقمي

هدفت دراسة القهوجي (2020) إلى بناء مؤشر مركب مناسب لقياس الاقتصاد الرقمي في البيئة الفلسطينية، استناداً إلى سبعة أبعاد (البنية التحتية، رأس المال البشري، خدمات الإنترنت، تكامل التكنولوجيا الرقمية، الخدمات العامة الرقمية، البيئة القانونية والتنظيمية، الابتكار)، وقد بلغت نتيجة المؤشر للعام 2019 نحو (40.2%–41.3%) وفق طريقتي الترجيح المتساوي والمختلف، وأوصت الدراسة باعتماد النموذج المقترح ونشر مؤشرات سنوياً.

وتناولت دراسة (Bukht & Heeks, 2017) تعريف الاقتصاد الرقمي وتصوّره العلمي وآليات قياسه، مبينة أن حدوده مع الاقتصاد التقليدي ضبابية، وأن حصته من الناتج المحلي العالمي تقارب 5%، مع تباين كبير بين الدول المتقدمة والنامية رغم أسرع نمو نسبي في الأخيرة. وخلصت دراسة تنبو ودهان (2019) إلى تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات في التحول الرقمي: متصدرة (دول الخليج)، وساعية للتحول (لبنان والأردن)، ومتأخرة (مصر والجزائر).

وفي السياق الفلسطيني، تناولت دراسة الخالدي وآخرون (2019 - ماس) واقع نظام الابتكار والاقتصاد الرقمي في فلسطين، وخلصت إلى أن فلسطين تواجه تحديات رئيسية في قوانين حماية البيانات، وضعف البنية التحتية التكنولوجية، ونقص دعم البحث والتطوير المؤسسي، مقابل فرص واعدة في الموارد البشرية والشابة والطاقات الريادية. كما تناولت دراسة أرفيس (2019) أثر الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي في دول عربية مختارة (2007-2017) باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي، وتوصلت إلى أن أثره هامشي، إذ تُعزى أكثر من 63% من تغيرات النمو إلى عوامل أخرى كعوائد النفط لا إلى الرقمنة ذاتها — وهي نتيجة تلتقي جزئياً مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية بشأن هامشية الأثر المباشر للمؤشر الرقمي بعد ضبط المحددات الكلية.

دراسات تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر

أظهرت دراسة (World Bank, 2025) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بلغت (435) مليار دولار عام 2023، وهو أدنى مستوى منذ عام 2005، مع تركّز الاستثمارات في عشر دول كبرى وحصول الدول الأشد فقراً على نحو 2% فقط من إجمالي التدفقات. وقدمت دراسة (Islam & Beloucif, 2024) مراجعة منهجية لـ (112) دراسة تجريبية بيّنت أن أبرز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر هي: حجم السوق، والانفتاح التجاري، وجودة البنية التحتية، وتكلفة العمالة، والاستقرار الاقتصادي الكلي، ورأس المال البشري.

وفي السياق المصري، تناولت دراسة سيد وآخرون (2022) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1980-2020) باستخدام نموذج ECM، وتوصلت إلى علاقة موجبة معنوية ضعيفة. وفي السياق الفلسطيني، بيّنت دراسة ريان (2016) باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم بشكل ملموس في رفع كفاءة المؤسسات المستقبلية له.

وعلى المستوى العربي المقارن، حلّلت دراسة (Islam & Beloucif, 2024) — المشار إليها أعلاه — محددات الاستثمار الأجنبي عبر مراجعة منهجية شاملة، بينما تناولت دراسة حومر (2015) طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته الحديثة في الدول العربية، وخلصت إلى أن هذه الدول تعاني ضعفاً نسبياً في جذب الاستثمار مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى، يُعزى إلى غياب بيئة قانونية مستقرة وضعف الحوافز الاستثمارية وتذبذب الاستقرار السياسي. وتتسق هذه النتيجة مع ما تُظهره الدراسة الحالية من أن المحددات السياسية والمؤسسية تفسّر تدفقات الاستثمار إلى فلسطين أكثر من المحددات الاقتصادية الكلية التقليدية.

دراسات ربطت بين الاقتصاد الرقمي والاستثمار

تناولت دراسة التوني (2022) العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الرقمي وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال الفترة (2005-2018) باستخدام تحليل السلاسل الزمنية، وتوصلت إلى علاقة إيجابية دالة إحصائياً، وأن البنية التحتية الرقمية وانتشار الإنترنت ومستوى الخدمات الحكومية الإلكترونية تسهم بشكل فاعل في تحسين بيئة الاستثمار. كما تناولت دراسة عبيد (2024) أثر التحول الرقمي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (2010-2020) باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، وتوصلت إلى نتيجة مماثلة. وتناولت دراسة سيد (2020) دور اقتصاد المعرفة في جذب الاستثمار الأجنبي في مصر مقارنة بدول نامية أخرى، وبيّنت أن الإنفاق على البحث العلمي والتعليم العالي يعزّز تنافسية مصر استثمارياً.

وعلى المستوى الدولي، توصلت دراسة (Tian & Jiang, 2025) على عينة من (30) مقاطعة صينية إلى أن تطور الاقتصاد الرقمي يعزز كفاءة استخدام الاستثمار الأجنبي، بينما أظهرت دراسة (Liang & Liu, 2023) أن العلاقة بين الرقمنة وتدفقات FDI تأخذ شكل منحني مقلوب-U في المدن الصينية، بمعنى أن الرقمنة تحفز جذب الاستثمار حتى مستوى معين ثم يتراجع الأثر بعده. وتناولت دراسة (Darmo et al., 2025) الاتجاه المعاكس، إذ فحصت أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي في رفع الجاهزية الرقمية لسبع عشرة دولة أوروبية، وتوصلت إلى علاقة إيجابية مؤثرة، بما يشير إلى علاقة تبادلية محتملة بين المتغيرين لم تُختبر إحصائياً في أغلب الدراسات العربية المتاحة.

موقع الدراسة الحالية من الأدبيات السابقة

يتبين من استعراض الأدبيات أن الدراسات التي تناولت الاقتصاد الرقمي تميل في معظمها إلى التوصيف أو البناء النظري باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، بينما ركزت دراسات الاستثمار على الجوانب المالية والتشريعية، دون ربط مباشر بين التحول الرقمي بوصفه متغيراً مؤثراً في البنية الاستثمارية. وحتى في الدراسات التي حاولت الربط، غالباً ما اقتصر تناول على بيئة قُطرية واحدة، أو استخدم نموذج انحدار بسيط دون ضبط أثر المحددات الاقتصادية الكلية، أو دون إخضاع الفرق بين البلدان لاختبار إحصائي رسمي.

ولم تشهد الساحة الفلسطينية والعربية - حتى إعداد هذه الدراسة - دراسة تجمع بين تحليل مكونات الاقتصاد الرقمي وأثرها الفعلي في جذب الاستثمار، ضمن نموذج تفسيري كمي ومقارن يراعي الفروقات البنيوية بين بيئتين عربيتين، ويغطي فترة زمنية تمتد أكثر من خمسة عشر عاماً. وتنطلق الدراسة الحالية من هذه الفجوة، مستفيدة من الأدبيات السابقة في ثلاثة مستويات: مفاهيمياً، في بلورة الفرق بين التحول الرقمي والرقمنة والاقتصاد الرقمي؛ ومنهجياً، في تبني التحليل العاملي الاستكشافي بدلاً من الاكتفاء بالمنهج الوصفي؛ وتحليلياً، في بناء نموذج تفسيري مقارن يُخضع فرضية اختلاف الأثر بين البلدين لاختبار إحصائي مباشر.

جدول (1): الفروقات البنيوية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

المحور	ما تناولته الدراسات السابقة	ما تقدّمه الدراسة الحالية
الموضوع	ركّزت الغالبية على أحد المتغيرين دون الربط بينهما	تربط مباشرة بين الاقتصاد الرقمي وجذب الاستثمار
المنهجية	المنهج الوصفي التحليلي أو دراسة الحالة	مقارن بين بلدين (ARDL) منهج كمي قياسي
البيئة الجغرافية	فلسطين أو مصر منفردة	مقارنة تحليلية مزدوجة بين بيئتين عربيتين
الفترة الزمنية	فترات قصيرة أو غير محدثة	فترة زمنية 2008-2024
اختبار الفروق	مقارنة وصفية بين معاملي نموذجين منفصلين	نموذج مجمع بمتغير تفاعلي واختبار إحصائي رسمي

10. منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.10 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة مزيجاً من المناهج المتكاملة: المنهج الوصفي التحليلي في استعراض تطور المؤشرات عبر سلسلة زمنية طويلة، والمنهج المقارن لإبراز الفروقات البنوية والمؤسسية بين الاقتصاديين، والمنهج الكمي القياسي عبر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لاختبار الفرضيات المتعلقة بعلاقة التأثير بين متغيرات الاقتصاد الرقمي وتدفقات الاستثمار. وتمثل أحد الابتكارات المنهجية في اعتماد التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) بتقنية تحليل المكونات الرئيسية (PCA) كمرحلة تمهيدية لاختزال خمسة عشر متغيراً أولياً في مؤشرات مركبة، تفادياً للتعدد الخطي ومحدودية درجات الحرية المتاحة.

2.10 بيانات الدراسة ومصادرها

غطت الدراسة الفترة (2008–2024)، بما يوقّر (17) مشاهدة سنوية لكل بلد، انخفضت إلى (16) في النماذج المقدّرة بعد استيعاب فترة الإبطاء، ولم تتجاوز درجات الحرية المتاحة (10) درجات في النموذج الفلسطيني و(9) في المصري. وجُمعت البيانات من مصادر رسمية، أبرزها تقارير البنك الدولي (قاعدة مؤشرات التنمية العالمية، سُحبت بتاريخ 2026/8/18)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والاتحاد الدولي للاتصالات، ووزارتي الاتصالات في البلدين. وعولجت القيم المفقودة بأسلوب الإكمال الإحصائي (Linear Interpolation) للحفاظ على الاتجاه الزمني الأصلي للسلاسل.

ونظراً لمحدودية حجم العينة الزمنية، اتُبعت جملة من الإجراءات الاحترازية: تحديد سقف فترات الإبطاء بوحدة، وتثبيت توصيف النموذج مسبقاً استناداً إلى أدبيات محدّدة الاستثمار الأجنبي المباشر لا إلى دلالة المخرجات، وحصر المتغيرات الضابطة في ثلاثة، وإخضاع النتائج لفحص متانة إضافي. وعليه، تُفسّر نتائج الدراسة بوصفها ارتباطات مشروطة بالإطار الزمني والسياقي المدروس، لا علاقات سببية قابلة للتعميم.

1.2.10 تبرير منهجي لاستخدام نموذج ARDL مع عينة زمنية محدودة

يستدعي محدودية حجم العينة الزمنية في هذه الدراسة (17 مشاهدة سنوية لكل بلد) تبريراً منهجياً صريحاً، ذلك أن اختيار منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لم يكن اعتباطياً، بل استند إلى ما أظهرته الأدبيات القياسية من تفوّق نسبي لهذا المنهج في حالات العينات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بمناهج التكامل المشترك البديلة، وعلى رأسها منهجية جوهانسون (Johansen). فقد بيّن Pesaran & Shin (1999) أن مقدّرات ARDL تتمتع بخصائص إحصائية مقبولة (تحتّز محدود واتساق مقارب) حتى في ظل عدد محدود من المشاهدات، شريطة أن يكون النموذج محدّد التوصيف بعناية وألا يتجاوز فترة إبطاء واحدة أو اثنتين — وهو ما روعي في هذه الدراسة عبر تحديد سقف فترة إبطاء واحدة وتثبيت متغيرات النموذج استناداً إلى الأدبيات لا إلى دلالة المخرجات. كما أن اختبار الحدود الذي طوّره Pesaran, Shin & Smith (2001) لا يشترط تجانس درجة تكامل المتغيرات المفسّرة بين (0) و(1)، وهي ميزة منهجية تلائم طبيعة بيانات الدراسة التي تفاوتت فيها درجات تكامل السلاسل الفرعية.

ومع ذلك، يُقرّ الباحث بأن القيم الحرجة المعتمدة في اختبار الحدود وفق Pesaran et al (2001) اشتقت أصلاً من محاكاة إحصائية استندت إلى عينات كبيرة نسبياً (500–1000 مشاهدة)، وأن Narayan (2005) قدّم لاحقاً مجموعة بديلة من القيم الحرجة معايّرة خصيصاً للعينات الصغيرة (30–80 مشاهدة)، وهي أقرب من حيث المبدأ إلى حجم عينة هذه الدراسة وإن ظلت أكبر منها. وعليه، تُقرأ نتائج اختبار الحدود المعروضة في هذه الدراسة في ضوء هذا التحفظ المنهجي، وهو ما دفع الباحث إلى معاملتها بوصفها مؤشراً داعماً للتكامل المشترك لا دليلاً قاطعاً عليه، والاستناد في التفسير النهائي إلى منظومة الاختبارات التشخيصية مجتمعة (الارتباط الذاتي، وتجانس التباين، والتوزيع الطبيعي للبواقي، والتعدد الخطي) لا إلى اختبار واحد بمعزل عن غيره.

3.10 متغيرات الدراسة

- المتغير التابع: نسبة صافي التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (FDI/GDP)، اعتماداً على النسبة لا القيمة المطلقة لضمان قابلية المقارنة بين اقتصادين متفاوتي الحجم.

● المتغير المستقل: المؤشر المركب للاقتصاد الرقمي (DE)، المشتق بتحليل المكونات الرئيسية من سبعة محاور: البنية التحتية الإلكترونية، رأس المال البشري، خدمات الإنترنت، تكامل التكنولوجيا الرقمية، الخدمات العامة الرقمية، البيئة القانونية والتنظيمية، والابتكار.

● المتغيرات الضابطة: معدل النمو الاقتصادي السنوي (GROWTH)، ودرجة الانفتاح التجاري (OPEN)، ومعدل التضخم (INFL)، إضافة إلى متغير صوري لسنة 2024 في النموذج المصري (D2024) لضبط أثر صفقة استثمارية استثنائية (رأس الحكمة) بلغت نحو 35 مليار دولار.

4.10 الأساليب الإحصائية

استُخدم برنامج EViews 12 في التحليل. وشملت الخطوات: التحليل العاملي الاستكشافي (PCA) لاشتقاق المؤشرات المركبة، واختبار فيليبس-بيرون (PP) لسكون السلاسل الزمنية، ونموذج ARDL ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) المشتق منه، واختبار الحدود (Bounds Test) وفق منهجية Pesaran et al (2001). للتحقق من التكامل المشترك، ومقياس أكايكي (AIC) لاختيار رتبة النموذج. واستُكملت التقديرات بحزمة من الاختبارات التشخيصية: اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي، واختبار White لتجانس التباين، واختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي، ومعامل تضخم التباين (VIF) للتعدد الخطي، واختباري CUSUM وCUSUMSQ لاستقرار المعلمات.

ولاختبار الفرق بين السياقين إحصائياً، قُدِّر نموذج مجمع يضم مشاهدات الدولتين معاً (34 مشاهدة)، مع إدراج متغير صوري للدولة ومتغير تفاعلي بينها وبين المؤشر الرقمي، وفق الصيغة الآتية:

$$(FDI/GDP)_{it} = \beta_0 + \beta_1(FDI/GDP)_{i,t-1} + \beta_2DE_{it} + \beta_3EGYPT_i + \beta_4(EGYPT_i \times DE_{it}) + \sum \gamma_k Z_{kit} + \delta D2024_t + \varepsilon_{it}$$

وتُختبر فرضية عدم القائلة بتمائل $(\beta_2 + \beta_4)$ وفي مصر مساوياً لـ (β_2) حيث يكون أثر الاقتصاد الرقمي في فلسطين مساوياً لـ $H_1: \beta_4 \neq 0$ مقابل الفرضية البديلة $H_0: \beta_4 = 0$: الأثر بين البلدين.

5.10 نتائج التحليل العاملي الاستكشافي (PCA)

طُبِّق تحليل المكونات الرئيسية على أبعاد المؤشر الرقمي متعددة المتغيرات. فبالنسبة للبيئة التحتية الإلكترونية (خمس متغيرات)، بلغ مؤشر كفاية العينة $(KMO = 0.681)$ ، وجاء اختبار Bartlett دالاً إحصائياً، واستُخرج مكوّن واحد يفسّر نحو (74.4%) من التباين الكلي بتحميلات عاملية تفوق (0.7) لجميع المتغيرات. وبالنسبة لرأس المال البشري (متغيرين)، بلغ $(KMO = 0.500)$ وهو الحد الأدنى المقبول، واستُخرج عامل واحد بقيمة ذاتية $(Eigenvalue = 1.815)$ يفسّر نحو (90.75%) من التباين. أما الأبعاد ذات المتغير الواحد (خدمات الإنترنت، تكامل التكنولوجيا الرقمية، الخدمات العامة الرقمية، والابتكار) فقد اعتُمدت مباشرة دون تحليل عاملي، بينما استُبعد مؤشر البيئة القانونية والتنظيمية لعدم استيفائه شروط التحليل العاملي ولغياب ارتباط معنوي له بالمتغير التابع.

وقد طُبِّق تحليل مكوّن رئيسي عام على خمسة عشر متغيراً لاشتقاق المؤشر المركب النهائي للاقتصاد الرقمي (DE) المستخدم في نموذجي ARDL، مع الإشارة إلى أن نسبة عدد المتغيرات إلى عدد المشاهدات تقع دون الحدود المتعارف عليها في أدبيات التحليل العاملي، وهو قيد رُوعي في تفسير مخرجات المؤشر وأُخضع لفحص المتانة الموصوف في القسم (10.4).

11. نتائج الدراسة ومناقشتها

1.11 النتائج الوصفية

يوضح الجدول التالي تطور أبرز مؤشرات الاقتصاد الرقمي والاستثمار في البلدين بين بداية فترة الدراسة ونهايتها:

جدول (2): مؤشرات مختارة لتطور الاقتصاد الرقمي والاستثمار في فلسطين ومصر

المؤشر	فلسطين 2008	فلسطين 2024	مصر 2008	مصر 2024
نسبة انتشار الإنترنت (%)	21.0	43.9	16.6	43.0
نسبة مستخدمي الإنترنت (%)	24.4	86.6	18.0	72.2
سرعة الإنترنت (ميجابت/ثانية)	0.5	19.0	0.8	50.0
الاستثمار الأجنبي / الناتج (%)	0.70	1.01	5.83	11.97

تشير هذه المؤشرات إلى تقدّم ملموس ومطّرد في الجاهزية الرقمية للبلدين، لم يقابله تحسّن مماثل في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج في الحالة الفلسطينية، التي تراوحت حول متوسط (1.35%) دون اتجاه تصاعدي واضح؛ في حين اتسمت التدفقات في الحالة المصرية بتقلب مرتفع حول متوسط (2.89%)، بلغ أقصاه (11.97%) عام 2024 نتيجة صفقة استثمارية أحادية استثنائية. ويفسّر الاتجاه الزمني وحده نحو (98%) من تباين المؤشر الرقمي المركّب في البلدين، وهي خاصية محورية في قراءة النتائج القياسية اللاحقة.

2.11 نتائج الحالة الفلسطينية

أظهر اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج الفلسطيني، إذ بلغت إحصائية F المحتسبة (6.189)، متجاوزة الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى دلالة 1% (4.706). ويلخّص الجدول التالي معاملات الأجل الطويل بعد ضبط أثر معدل النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح التجاري ومعدل التضخم:

جدول (3): المعاملات طويلة الأجل — النموذج الفلسطيني (المتغير التابع: FDI/GDP)

المتغير	المعامل طويل الأجل	الدلالة الإحصائية
المؤشر المركّب للاقتصاد الرقمي	-0.442	%معنوي عند 5
معدل النمو الاقتصادي	0.035	غير معنوي
الانفتاح التجاري	0.070	%معنوي عند 10
معدل التضخم	0.013	غير معنوي

أما في الأجل القصير، فقد جاء معامل المؤشر المركّب (-0.5964) عند مستوى دلالة (0.0451)، وبلغ معامل تصحيح الخطأ (-1.3465)، وهو يقع ضمن المدى النظري المقبول (0, -2) لكن قريباً من حدّه الأدنى؛ إذ تشير القيمة المطلقة الأكبر من الواحد إلى أن مسار العودة إلى التوازن يتم عبر تجاوز مؤقت للقيمة التوازنية يعقبه تذبذب متناقص، لا عبر تقارب أحادي الاتجاه، بما يعكس التقلب المرتفع في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى فلسطين من سنة إلى أخرى. وبلغ معامل التحديد المعدّل (48.8%)، وجاء النموذج

معنوياً في مجمله ($F = 3.855$ عند مستوى 0.0331)، واجتاز جميع الاختبارات التشخيصية (انتفاء الارتباط الذاتي: $p = 0.750$ ؛ تجانس التباين: $p = 0.382$ ؛ التوزيع الطبيعي للبواقي: $p = 0.370$ ؛ متوسط $VIF = 2.547$).

ولا يعني الأثر السالب أن التوسع الرقمي يُنفّر الاستثمار الأجنبي، بل يعكس تزامناً عكسياً بين ارتفاع مطرد في مؤشرات الجاهزية الرقمية من جهة، وانكماش في الحيز الاقتصادي الفعلي من جهة أخرى، في ظل قيود بنيوية على حركة السلع والأشخاص والنفوذ إلى الأسواق الخارجية والسيادة على البنية التحتية للاتصالات. وعلى مستوى المؤشرات المفردة، لم تتحقق سوى فرضية واحدة من أصل أربع، وهي الخاصة بالبنية التحتية الإلكترونية (المعامل = -0.6450 ، الدلالة = 0.0103).

3.11 نتائج الحالة المصرية

أظهر اختبار الحدود للنموذج المصري إحصائية F محتسبة بلغت (10.706)، مؤكداً وجود علاقة تكامل مشترك. ويُلخص الجدول التالي معاملات الأجل الطويل:

جدول (4): المعاملات طويلة الأجل — النموذج المصري (المتغير التابع: FDI/GDP)

المتغير	المعامل طويل الأجل	الدلالة الإحصائية
المؤشر المركب للاقتصاد الرقمي	-0.229	غير معنوي
معدل النمو الاقتصادي	0.620	% معنوي عند 1
الانفتاح التجاري	0.000	غير معنوي
معدل التضخم	0.044	غير معنوي

لم يُظهر المؤشر المركب للاقتصاد الرقمي أثراً ذا دلالة إحصائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، إذ بلغ معاملته (-0.2527) عند مستوى دلالة (0.3723) في الأجل القصير، و(-0.2294) في الأجل الطويل. في المقابل، برز معدل النمو الاقتصادي بوصفه المحدد الأقوى، بمعامل قصير الأجل (0.5346) عند مستوى دلالة (0.0039)، ومعامل طويل الأجل (0.6207) عند مستوى دلالة 1%؛ أي أن ارتفاع معدل النمو بنقطة مئوية واحدة يرتبط بزيادة قدرها (0.62) نقطة مئوية في نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج.

وبلغ معامل تصحيح الخطأ (-0.8751)، دالاً على تقارب أحادي الاتجاه نحو التوازن بنصف عمر يقارب (0.33) سنة. وبلغ معامل التحديد المعدّل (95.6%)، غير أن الجزء الأكبر منه يُعزى إلى المتغير الصوري لسنة 2024 الذي يستوعب صدمة استثمارية استثنائية (صفقة رأس الحكمة، نحو 35 مليار دولار)، إذ ينخفض معامل التحديد المعدّل إلى نحو (26%) عند إسقاط هذا المتغير من التقدير؛ وقد بيّن التقدير البديل أن إغفال ضبط هذه الصفقة يُخرج معامل تصحيح الخطأ عن مداه النظري ويطمس الأثر المعنوي لمعدل النمو الاقتصادي. ولم تتحقق أي من الفرضيات الفرعية الخمس المتعلقة بالمؤشرات المفردة في الحالة المصرية، إذ تراوحت قيمها الاحتمالية بين (0.1945) و(0.6318).

4.11 النموذج المجمع واختبار الفروق بين السياقين

لتجاوز إشكالية اختلاف وحدة قياس المؤشر المركب بين النموذجين القطريين (كون كل مؤشر مبنياً بتحليل مكونات رئيسية مستقل)، قُدّر نموذج مجمع بمتغير تفاعلي على عينة موحدة من (34) مشاهدة. وجاءت نتائج التقدير كما في الجدول التالي:

جدول (5): نتائج تقدير النموذج المجمع لاختبار الفروق بين فلسطين ومصر

المتغير	المعامل	القيمة الاحتمالية
الثابت	-2.974	0.2353
FDI/GDP (t-1)	0.062	0.6694
المؤشر المركب — فلسطين (DE_P)	-0.318	0.3122
متغير الدولة (EGYPT)	1.830	0.1596
معدل النمو (GROWTH)	0.084	0.0391
الانفتاح التجاري (OPEN)	0.054	0.1398
معدل التضخم (INFL)	0.034	0.0858
المتغير الصوري (D2024)	9.240	0.0000
المتغير التفاعلي (EGYPT × DE_P)	0.567	0.2891

بلغ معامل المتغير التفاعلي (0.5672) عند مستوى دلالة (0.2891)، وبإجراء اختبار F للقيود الخطي ($\beta_4=0$) بلغت قيمة الإحصائية (1.1777) عند الدلالة ذاتها. وعليه لا تُرفض فرضية العدم، أي أن البيانات المتاحة لا تُقدّم دليلاً إحصائياً كافياً على اختلاف أثر الاقتصاد الرقمي بين السياقين. وبتفكيك الأثر حسب الدولة: بلغ الأثر المقدّر في فلسطين (-0.3182) عند دلالة (0.3122)، وفي مصر (+0.2490) عند دلالة (0.4701)؛ فرغم تعاكس الإشارتين، لم يبلغ أيٌّ منهما ولا الفارق بينهما حدّ الدلالة الإحصائية. ويقتضي التفسير العلمي السليم التمييز بين انتفاء الفرق وعدم بلوغه حدّ الدلالة الإحصائية؛ إذ لا تُثبت منهجية اختبار الفرضيات فرضية العدم في أي حال، بل ترفضها أو تعجز عن رفضها. وبحساب الحد الأدنى للفرق القابل للكشف إحصائياً (Minimum Detectable Effect ≈ 1.08)، يتبيّن أن الفارق المرصود (0.567) يقع ضمن نطاق الحساسية القياسية للنموذج الذي لا يبلغ حدّ الدلالة، وهو ما يستدعي التحفظ في تفسيره بوصفه فرقاً مؤكداً أو منتفياً على السواء. وبناءً على ذلك، لا تُرفض فرضية العدم القائلة بتمائل أثر الاقتصاد الرقمي بين فلسطين ومصر، ضمن نطاق الحساسية القياسية المحدد.

غير أن انتفاء الدلالة في المعامل التفاعلي لا يُلغي التباين البنيوي المرصود بين السياقين، وإنما ينقل موضع المقارنة من حجم أثر المؤشر الرقمي إلى بنية محددات الاستثمار ذاتها: فمعدل النمو الاقتصادي محدد دال إحصائياً عند مستوى (1%) في الحالة المصرية، وغير دال إطلاقاً في الحالة الفلسطينية — وهو فرق مرصود مباشر لا يحتاج إلى اختبار تفاعلي لإثباته، ويشير إلى أن تدفقات الاستثمار إلى فلسطين تخضع لمحددات سياسية ومؤسسية وأمنية تتجاوز نطاق المتغيرات الاقتصادية الكلية المعتادة. وأجري فحص متانة إضافي بإحلال اتجاه زمني خطي محل المتغيرات الضابطة، تحسباً لأن يكون المعامل المقدّر للمؤشر الرقمي التراكمي معاملاً على الزمن لا على الرقمنة تحديداً. وبين الفحص أن المؤشر يفقد دلالاته الإحصائية بالكامل في الحالتين عند إدراج الاتجاه الزمني (فلسطين: المعامل 0.328 عند دلالة 0.814؛ مصر: المعامل -3.582 عند دلالة 0.292)، مع ارتفاع حاد في معامل تضخم التباين (43.1 و 182.7 على التوالي)، بما يحّد من إمكانية فصل أثر الرقمنة عن الاتجاه الزمني العام ضمن حجم العينة المتاحة، وهو ما يستدعي الحذر في تعميم النتائج.

11.5 اختبار الفرضيات: خلاصة

جدول (6): ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	المعامل / الدلالة	نتيجة الفرضية
الرئيسية: أثر المؤشر المركب في فلسطين ومصر	-0.596 (0.045) / -0.253 (0.372)	تُقبل جزئياً
البنية التحتية الإلكترونية — فلسطين	-0.645 (0.010)	تُقبل
مستخدمو الإنترنت — فلسطين	-0.032 (0.052)	لا تُقبل
تكامُل التكنولوجيا الرقمية — فلسطين	0.057 (0.403)	لا تُقبل
الابتكار (براءات الاختراع) — فلسطين	-0.111 (0.317)	لا تُقبل
البنية التحتية الإلكترونية — مصر	-0.443 (0.195)	لا تُقبل
خدمات الإنترنت — مصر	-0.013 (0.285)	لا تُقبل
تكامُل التكنولوجيا الرقمية — مصر	-0.011 (0.555)	لا تُقبل
رأس المال البشري — مصر	-0.207 (0.363)	لا تُقبل
الخدمات العامة الرقمية — مصر	-0.121 (0.632)	لا تُقبل
فروق دالة بين فلسطين ومصر (المتغير التفاعلي)	0.567 (0.289)	لا تُقبل
تأثير العلاقة بعوامل مؤسسية وسياقية خاصة بكل دولة	استدلال من تباين بنية المحددات	تُقبل

6.11 الخلاصة التحليلية

تجتمع النتائج السابقة في استنتاج مركزي مفاده أن الجاهزية الرقمية شرط ضروري غير كافٍ لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فالبنية الرقمية لا تُنتج جاذبية استثمارية بذاتها، وإنما تفعل ذلك حين تقترن بإطار مؤسسي مستقر، وسوق قابل للنفاذ، وبيئة اقتصادية كلية نامية. ويقتضي ذلك التمييز بين مستويين متميزين: التوافر الرقمي الذي يقاس بمؤشرات الانتشار والاشتراكات والسرعة الكمية، والتمكين الرقمي الذي يقاس بمدى قابلية توظيف هذه البنية في نشاط إنتاجي واستثماري فعلي. وتُظهر نتائج الدراسة أن فلسطين ومصر حققتا تقدماً واضحاً في المستوى الأول، دون أن ينعكس ذلك بالقدر الكافي في المستوى الثاني، أي في سلوك المستثمر الأجنبي الفعلي.

12. التوصيات

أولاً: توصيات موجهة لصانع القرار في فلسطين

- إعادة توجيه أولويات السياسة الرقمية من التوسع الكمي في مؤشرات الجاهزية إلى معالجة القيود التي تحدّ من قابلية توظيف البنية القائمة.
- إدراج ملف السيادة على الطيف الترددي والبنية التحتية للاتصالات ضمن أولويات التفاوض الاقتصادي، بوصفه شرطاً تمكينياً لا مطلباً تقنياً.
- تطوير حزمة تشريعية متكاملة للاقتصاد الرقمي تشمل حماية البيانات، والتوقيع والدفع الإلكتروني، وتسوية المنازعات الرقمية.
- ربط برامج التأهيل الرقمي بحاجات القطاع الإنتاجي الفعلية، كخدمات البرمجيات والتعهيد الخارجي.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة لمؤشرات الاقتصاد الرقمي تصدر بدورية سنوية.

ثانياً: توصيات موجهة لصانع القرار في مصر

- الانتقال من قياس مخرجات التحول الرقمي بمؤشرات البنية التحتية إلى قياسها بمؤشرات الاستخدام الإنتاجي، كنسبة المعاملات الرقمية في القيمة المضافة ومساهمة القطاع الرقمي في الصادرات.
- توجيه سياسات جذب الاستثمار نحو تعزيز استدامة معدلات النمو وتنويع قاعدته القطاعية، بوصف النمو المحدد الأقوى إحصائياً لتدفقات الاستثمار.
- تقليل الاعتماد على الصفقات الاستثمارية الكبرى أحادية الطابع في تقييم أداء بيئة الاستثمار.
- معالجة أثر التقلبات في معدلات التضخم وسعر الصرف على قرارات الاستثمار طويل الأجل.

ثالثاً: توصيات موجهة للباحثين والجهات البحثية

- اعتماد النسبة إلى الناتج المحلي لا القيمة المطلقة عند إجراء دراسات مقارنة بين اقتصادات متفاوتة الحجم.
- إدراج المتغيرات الضابطة المعيارية لمحددات الاستثمار عند تقدير أثر الرقمنة، تفادياً لتحيز المتغير المحذوف.
- إخضاع الفرضيات المقارنة لاختبار إحصائي رسمي عبر النماذج المجمّعة والمتغيرات التفاعلية، بدلاً من الاكتفاء بالمقارنة الوصفية.
- مصاحبة تقدير أثر المؤشرات التراكمية بفحص متانة يقيس مدى استقلالها عن الاتجاه الزمني، وتوثيق نتيجته صراحةً.

14. المراجع

أولاً: المراجع العربية

- القهوجي، (2020). مؤشر مقترح لقياس مكونات الاقتصاد الرقمي في فلسطين.
- التوني، (2022). الاقتصاد الرقمي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر. دراسة تحليلية للفترة (2005-2018).
- سيد، وآخرون (2022). العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980-2020.
- سيد، (2020). اقتصاد المعرفة ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية مقارنة للاقتصاد المصري.
- ريان، (2016). الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في فلسطين.
- تنبو، ودهان (2019). واقع الاقتصاد الرقمي في العالم العربي.
- أرفيس، (2019). أثر الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية من سنة 2007 إلى سنة 2017.

- الخالدي، وآخرون (2019). الابتكار والاقتصاد الرقمي في فلسطين: التحديات والفرص. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
 - عبيد، (2024). التحول الرقمي ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة دراسية لمصر.
 - حومر، (2015). طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته الحديثة في العالم والدول العربية.
 - ضيف، (2015). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسبل تنميته.
- ثانياً: المراجع الأجنبية

Bukht, R. & Heeks, R. (2017). Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy.

Islam, S. & Beloucif, A. (2024). Determinants of Foreign Direct Investment: A Systematic Review of the Empirical Studies.

World Bank (2025). Foreign direct investment in retreat: Investment flows in 2023 into developing economies at lowest level since 2005.

OECD (2025). Attracting FDI in regions: Green and strategic opportunities.

Tian, X. & Jiang, Y. (2025). Impact of Digital Economy Development on FDI Utilization Efficiency.

Liang, S. & Liu, H. (2023). Spatial Effects of Digital Economy and FDI: An Inverted U-shaped Relationship.

Darmo, et al. (2025). Does FDI enhance digital readiness?

Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics.

Pesaran, M. H. & Shin, Y. (1999). An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis. In S. Strom (Ed.), Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium. Cambridge University Press.

Narayan, P. K. (2005). The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests. Applied Economics, 37(17), 1979–1990.

UNCTAD (2023). Digital Economy Report.

Hair, J. F., et al. (2010). Multivariate Data Analysis.

Gelman, A. & Stern, H. (2006). The difference between "significant" and "not significant" is not itself statistically significant. The American Statistician.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن

جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثائق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقضا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعتماد مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : أمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام

د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص

د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام

د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية

د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام

د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص

ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير

ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة

ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي

ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات

ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية

د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص

ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير

ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه

ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق

ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق

ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق

د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر

د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية

د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق

د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -

د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية

د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق

د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص

د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص

د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق

ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص

د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص

د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص

ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط

ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص

د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص

ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام

د. هودي لمخالل : دكتورة في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام

د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب

د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الله شني : دكتور في القانون الخاص

د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص

د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص

د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص

د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية

د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا

د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص

د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص

د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com

مجلة
القانون والأعمال
الدولية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات
و الابحاث في مختلف فروع القانون

28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بساتات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بساتات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقوي إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
● محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جباية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوري دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع